المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشر

العدد الثالث عشر

النصف الأول فبراير 2024

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الأول من شهر فبراير 2024

في هذا العدد:

- مجلس النواب يخاطب إيطاليا وفرنسا وتركيا والإمارات بمعارضته لاتفاقية الحمادة
- الدبيبة يبحث مع قادة عالميين إعادة إعمار ليبيا في القمة العالمية للحكومات
- اجتماع في روما لمناقشة مشروع الربط الكهربائي بين ليبيا وجنوب أوروبا
- موسكو تؤجل افتتاح القنصلية في بنغازي وأنقرة تفتتح قنصليتها قريباً
- باتيلي يقدم إحاطة لمجلس الأمن حول آخر مستجدات الأوضاع في ليبيا
- موسكو تدفع حفتر لبناء علاقات مع دول النفوذ الروسي في أفريقيا
- مجلس النواب يوافق على إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا
- الدبيبة: ماضون في رفع الدعم عن الوقود مع تعويض المواطنين
- حراك إقليمي نشط لحل معضلة الحكومة الموحدة الجديدة
- حراك شعبي في مصراتة في مواجهة حكومة الدبيبة

فهرس المحتويات

المقدمة 5
أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 6
1. التشكيلات المسلحة 6
تشكيل قوة مشتركة لحفظ الأمن في المنطقة الجنوبية 6
2. المواجهات الأمنية والعسكرية 7
اشتباكات مفاجئة قرب مصفاة الزاوية النفطية غرب ليبيا 7
3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 8
الطرابلسي لنظيره الإيطالي: أزمة الهجرة تتفاقم وأوروبا لا تقدّم الدعم 8
جهود الدبيبة لضبط الحدود والسيطرة عليها تتواصل 10
بلومبيرغ تكشف عن انخراط ليبيا في تهريب النفط الروسي إلى أوروبا 11
4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 13
موسكو تدفع حفتر لبناء علاقات مع دول النفوذ الروسي في أفريقيا 13
5. التسليح والتدريبات العسكرية 16
كرونيكا جلوبال: إغلاق الشرارة يأتي ردا على اعتراض إسبانيا أسلحة لحفتر 16
ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 17
1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 18
وزير الاقتصاد بحكومة الوحدة يلتقي في القاهرة مع ممثلي الشركات المصرية 18
اجتماع في روما لمناقشة مشروع الربط الكهربائي بين ليبيا وجنوب أوروبا 19
2. المؤسسة الوطنية للنفط 19
مجلس النواب يخاطب إيطاليا وفرنسا وتركيا والإمارات بمعارضته لاتفاقية الحمادة 19
مؤسسة النفط: إجمالي مبيعات النفط والغاز خلال يناير مليار و700 مليون دولار 20
3. المصرف المركزي 21
انتقادات تطال استخدامات النقد الأجنبي في ليبيا 21
آخر مستجدات بنغازي: أزمة سيولة رغم استقرار الخدمات 22

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 23
1. الاحتجاجات والمطالب 23
حراك شعبي في مصراتة في مواجهة حكومة الدبيبة 23
2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية 24
مجلس النواب يوافق على إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا 24
استمرار الجهود لمعالجة أزمة ارتفاع منسوب المياه بزليتن ودعم المتضررين 25
الدبيبة: ماضون في رفع الدعم عن الوقود مع تعويض المواطنين 27
3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية 27
باتيلي يقدم إحاطة لمجلس الأمن حول آخر مستجدات الأوضاع في ليبيا 27
حراك إقليمي نشط لحل معضلة الحكومة الموحدة الجديدة 31
جهود فرنسية كثيفة عبر مبعوثها الخاص وسفيرها لحل الأزمة الليبية 34
برازافيل تستضيف قمة أفريقية رفيعة المستوى بشأن المصالحة الليبية 36
رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 38
1. اللقاءات والتصريحات الرسمية 39
الدبيبة يبحث مع قادة عالميين إعادة إعمار ليبيا في القمة العالمية للحكومات 39
وزير الخارجية الجزائري يبحث في ليبيا استقرار المنطقة 39
2. السياسات والقرارات 40
موسكو تؤجل افتتاح القنصلية في بنغازي وأنقرة تفتتح قنصليتها قريباً 40
وزارة الخارجية تتسلم نسخ من أوراق إعتماد سفير اليابان لدى ليبيا 41
خامساً: مختارات 42
1. شخصية العدد 42
فرحات بن قدارة.. رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط 42
2. مقال العدد 44
الجزائر: سؤال حول روسيا.. عثمان لحياني 44

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي.

وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الأول من شهر فبراير 2024، أبرزها: ما شهدته المنطقة في الفترة الأخيرة من حراك إقليمي نشط، ارتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأزمة الليبية، بالأخص ما يتعلق بمعضلة الحكومة الجديدة الموحدة التي مقرر لها إدارة العملية الانتخابية المقبلة.

وأمام هذا الحراك النشط يبدو سيناريو تشكيل حكومة موحدة جديدة غير مرجح لصالح ترجيح سيناريو تعديل جزئي في حكومة الوحدة الوطنية، عبر دمج حكومة الشرق المكلفة من البرلمان معها، تحت قيادة عبد الحميد الدبيبة، خاصة بعد دعم هذا الخيار من قبل قوتين إقليميتين فاعلتين في الأزمة الليبية، هما مصر وتركيا.

لكن الإشكالية التي ستواجه هذا المسار هي مدى استعداد عقيلة صالح للقبول بهذا الحل في ظل استمرار خصمه اللدود على رأس الحكومة. فضلاً عن الخلافات المحتملة حول الوزارات السيادية، وإن كانت هذه الخلافات غير حتمية، لكونها حكومة انتقالية مؤقتة.

كل هذه الإشكاليات لا يُستبعد أن تعطل أيضا سيناريو التعديل الحكومي والدمج بشكل قد يضمن استمرار الدبيبة بالتشكيل الحكومي الحالي، ومن ثم استمرار الانقسام السياسي والحكومي فترة أطول.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

تشكيل قوة مشتركة لحفظ الأمن في المنطقة الجنوبية

أعلن في مدينة سبها عن تشكيل قوة أمنية مشتركة تضم الأجهزة الأمنية والمديريات بالمنطقة الجنوبية، لتعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة. تشكيل القوة تم خلال اجتماع موسع في مقر الغرفة الأمنية بمدينة سبها، حضره وزير الداخلية بالحكومة الليبية المُكلفة من مجلس النواب "عصام أبو زريبة"، ورئيس ديوان الوزارة بالمنطقة الجنوبية، ومدير الإدارة العامة للدوريات الصحراوية، ومدير إدارة التفتيش والمتابعة، ومدير إدارة التفتيش بالمنطقة الجنوبية، ومدير جهاز دعم المديريات، بالإضافة إلى مديري أمن سبها والجفرة والشرقية ووادي عتبة والبوانيس ومرزق وتراغن والشاطئ.

وتهدف القوة المشكلة إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، ومكافحة الإرهاب والجريمة بأنواعها. وهكذا تكثف حكومة أسامة حماد وتمدد من نفوذها الأمني ووجودها على الأرض وبسط

سيطرتها على مناطق الجنوب التي يشتكي سكانها التهميش والإقصاء، بمواجهة سلطات طرابلس.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

اشتباكات مفاجئة قرب مصفاة الزاوية النفطية غرب ليبيا

تجددت اشتباكات بالأسلحة الثقيلة في مدينة الزاوية، في 12 فبراير 2024، بين تشكيلات مسلحة تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، بالقرب من منشأة مصفاة الزاوية لتكرير النفط، التي تعد الأكبر في البلاد. حيث نقلت وسائل إعلام محلية، عن شهود عيان، اندلاع اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة، بين عدد من التشكيلات المُسلحة، وسماع دوي إطلاق نار كثيف، بالقرب من مصفاة الزاوية، الواقعة في مدينة الزاوية، على بعد نحو 50 كيلومتراً غرب العاصمة طرابلس، والتي تصل قدرتها الإنتاجية إلى 120 ألف برميل يومياً. وتحدثت عن مقتل شخص واحد على الأقل، وسط صمت حكومي ورسمي. فلم يصدر أي تعليق رسمي من مؤسسة النفط الحكومية، التي تتبع لها المصفاة، أو حكومة الوحدة برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، بينما تحدثت مصادر عن إرسال رتل تابع إلى شركة "أمينتوم" الأميركية بعد حدوث الاشتباكات، مشيرةً إلى طلب الدبيبة السيطرة على المصفاة وحمايتها من الميليشيات المسلحة .

وفي سياق آخر، تجاهلت تشكيلات مسلحة قرار عبد الحميد الدبيبة، واعتقلت المدير التنفيذي للشركة الوطنية العامة للنقل البحري "خالد التواتي"، بعدما شنّت هجوماً مسلحاً عليه أمام منزله، واقتادته عنوة تحت تهديد السلاح، في إجراء وصفه متابعون بأنه يشكل عقبة أمام عودة الاستقرار للبلاد. وأعلنت الشركة أن مديرها التواتي تعرض فور مغادرته مقر الشركة، مع بعض مرافقيه لهجوم مسلح أمام منزله في غوط الشعال بطرابلس، وذلك عندما أقدمت مجموعة مسلحة تقود مركبتين تحملان لوحتين مدنيتين على إطلاق وابل من الرصاص، واقتادته ومن معه من دون معرفة الأسباب.

وعدّت الشركة، في تصريحات لها، في 1 فبراير الماضي، أن هذه الأفعال "تؤكد الغياب التام لضبط الأفعال الإجرامية، ويبرهن على سوء الأوضاع الأمنية في العاصمة طرابلس، وعدم قدرة المواطنين والمؤسسات على ممارسة مهامهم وحياتهم اليومية بشكل طبيعي، كما أنها تضرب بعرض الحائط القرار، الذي اتخذه الدبيبة بحظر تدخل الأجهزة الأمنية والعسكرية بجميع مسمياتها، أو استخدام نفوذها في عمل الوزارات والهيئات والمؤسسات المدنية، وعدم ممارسة أي ضغط على مسار عملها تحت أي ذريعة".

وأوضحت الشركة، أنه على الرغم من إطلاق سراح المرافقين للتواتي من أحد المواقع الأمنية بمنطقة الفلاح، فقد استمرت المجموعة المسلحة في خطف مديرها. وسبق أن أُعتقل التواتي قبل نحو 5 أشهر.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

الطرابلسي لنظيره الإيطالي: أزمة الهجرة تتفاقم وأوروبا لا تقدّم الدعم

قال وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، إن مشكلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا تتفاقم دون أي دعم من الدول الأوروبية لمكافحتها. وأضاف الطرابلسي، خلال اجتماع أمني جمعه بنظيره الإيطالي "ماتيو بيانتيدوزي"، بطرابلس، في 14 فبراير الماضي، أن الحد من الهجرة يتطلب إمكانيات لمواجهة تدفقات المهاجرين وإعادة ترحيلهم إلى بلادهم طوعياً، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة.

وأكد الطرابلسي أن هذه الجهود ستضاعف في ظل توفر دعم حقيقي من الشركاء الإيطاليين، خاصة في تطوير قدرات الشرطة في مختلف المجالات الأمنية، سواء من خلال الدورات التدريبية أو بالدعم التقني والفني. واتفق الطرفان على العمل المشترك لتبادل المعلومات حول عصابات الاتجار بالبشر، إضافة إلى دعوة فريق

العمل المشترك المعنى بالأمن إلى عقد اجتماعه في طرابلس خلال المدة القريبة القادمة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وفي سياق متصل، أعلنت منظمة الهجرة الدولية إعادة 442 مهاجراً غير شرعي إلى ليبيا خلال الأسبوع الماضي كانوا قاصدين أوروبا. وقالت المنظمة في منشور لها، إن من بين المهاجرين 17 طفلاً و68 امرأة من جنسيات مختلفة، غادروا ليبيا من سواحل زوارة وصبراتة.

وبينت المنظمة أن 1004 مهاجرين جرى إنقاذهم منذ بداية العام، موضحةً أن 73 مهاجراً آخرين في عداد المفقودين فيما جرى تسجيل 16 حالة وفاة. وأشارت المنظمة إلى أن العدد الإجمالي للمهاجرين غير الشرعيين الذين جرى إنقاذهم وإعادتهم لليبيا خلال العام الماضي بلغ 17190 مهاجراً. كما أحبطت دوريات إدارة المهام الخاصة بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، عملية تهريب مهاجرين غير شرعيين إلى أوروبا عبر الشواطئ الليبية. وذكرت الإدارة العامة أن الدوريات تمكنت من ضبط 105 مهاجرين غير شرعيين داخل سكن للعمالة الوافدة، يُستخدم في أعمال الهجرة غير القانونية بمنطقة العلوص، شرق العاصمة طرابلس.

وقالت الادارة العامة للعمليات الأمنية في بيان لها، إن المهاجرين ينحدرون من 6 دول هي (النيجر - نيجيريا - السنغال - مالي - غامبيا - ساحل العاج)، مشيرةً إلى أنه تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.

وفي سياق آخر، أكد الناطق باسم بلدية الكفرة "عبد الله سليمان"، أن آلاف النازحين السودانيين مازالوا يتدفقون بأعداد كبيرة على مدينة الكفرة جنوب شرق ليبيا، مشيراً إلى عدم وجود رقم دقيق لهم نظراً لعشوائية دخولهم. ولفت سليمان إلى أن النازحين يقيمون في المزارع والمنازل المهجورة ومع العمالة الوافدة، مضيفاً أنه تمت بعض المبادرات لتوفير المواد الغذائية لهم، إلا أنها غير كافية.

وطالبت البلدية الحكومة والمنظمات الدولية بتقديم الدعم العاجل وزيارة الكفرة لمتابعة أوضاع النازحين، في ظل ما تشهده المدينة من نقص حاد في البنى التحتية الصحية والإمكانيات اللازمة لاستيعاب أعداد كبيرة. وحذر سليمان من

احتمال حدوث صعوبات في احتواء الأعداد المتزايدة من النازحين، نظراً لكون عدد سكان الكفرة لا يتجاوز 50 ألف نسمة.

جهود الدبيبة لضبط الحدود والسيطرة عليها تتواصل

أشرف وزير الداخلية المكلف في حكومة الدبيبة "عماد الطرابلسي"، في 7 فبراير 2024، على تسليم ثلاث مركبات آلية للتفتيش الآلي "سكنر"، لمديرية أمن منفذ رأس إجدير البري، من أجل تسيير حركة العبور بالمنفذ بين ليبيا وتونس والعمل ضمن المنفذ المشترك بين البلدين. وفي 8 فبراير الماضي، أعلن جهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة امتثاله لتنفيذ قرار الدبيبة، بسحب عناصره ومكتبه بمطار معيتيقة الدولي وميناء طرابلس البحري. وكانت حكومة الوحدة الوطنية أعلنت في الخامس عشر من يناير الماضي، اعتماد قرار تنظيم العمل داخل المنافذ البرية والبحرية والجوية في البلاد.

وأوضح القرار اقتصار وجود الأجهزة الأمنية بمنافذ البلاد على مصلحة الجوازات وأمن المنافذ والجمارك وإدارة المراسم، إضافة إلى أجهزة الأمن الداخلي والمخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وهيئة السلامة الوطنية. ونصت المادة الثانية في القرار على إلغاء كل الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة قبل هذا القرار لأي جهاز أو جهة أمنية أو إدارية يسمح بتواجدها داخل المنافذ.

وفي 14 فبراير الماضي، أصدر الدبيبة قراراً بنقل تبعية مصلحة الجمارك إلى ديوان مجلس الوزراء. وشدد الدبيبة على أن يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يخالفه، مطالباً الجهات المختصة بتنفيذه. وعمم المجلس القرار على وزارة المالية وأمين عام ديوان مجلس الوزراء لوضع القرار موضع التنفيذ.

وكانت مصلحة الجمارك منذ إنشائها تابعة لوزارة المالية وفق القرار رقم 10 لسنة 2010، وهي هيئة مدنية نظامية تتولى تنفيذ ومتابعة السياسات والقرارات الخاصة

بعمليات الاستيراد والتصدير، والرقابة الجمركية والأمنية في جميع المنافذ البرية والجوية والبحرية.

كما تتولى المصلحة مراقبة جميع السلع الصادرة والواردة إلى البلاد، وتحصيل الرسوم الجمركية المقررة، والضرائب الأخرى، ومكافحة التهريب ومنع دخول البضائع المحظورة. وتلعب المصلحة دوراً رئيساً ومباشراً في دعم اقتصاد البلاد، فهي تمثل أحد مصادر تمويل خزينة الدولة.

بلومبيرغ تكشف عن انخراط ليبيا في تهريب النفط الروسي إلى أوروبا

فتح الاستيلاء على ناقلة ليبية في المياه الألبانية نافذة على تجارة بقيمة 5 مليارات دولار من تهريب الوقود، غالبيته من النفط الروسي. ويشرح تحقيق استقصائي نشرته وكالة "بلومبيرغ" الأميركية، في 7 فبراير 2024، أنه في سبتمبر 2022 غادرت السفينة "كوين ماجدة"، محملة بزيت الغاز البحري، تبلغ قيمته أكثر من مليوني دولار، ميناء بنغازي الليبي وانطلقت إلى بورتو رومانو في ألبانيا، بشهادة موقعة توضح أن منشأ الوقود هو شركة البريقة لتسويق النفط، وهي ذراع الشركة الوطنية للنفط المملوكة للدولة في البلاد. وبعد أربعة أيام، عندما دخلت السفينة المياه الألبانية تم توقيفها، وتبين أن الوثائق التي تظهر الوقود الذي مصدره ليبيا مزورة، وتم التحقيق مع الطاقم بتهمة تهريب الوقود.

وبين تحقيق أجرته وكالة بلومبيرغ، أن ما يصل إلى 40% من الوقود يتم استيراده إلى البلاد بموجب برنامج دعم حكومي، وحوالي 5 مليارات دولار سنويا تتسرب من خلال التجارة غير المشروعة. ويأتي معظمه من النفط الروسي ويتم تحويله إلى دول في أوروبا التي حظرت استيراد النفط الروسي. وليبيا، التي تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، لديها طاقة تكرير قليلة. لذلك تستورد شركة النفط الوطنية الوقود بأسعار السوق وتبيعه للمواطنين بأسعار مدعمة، وهو ما يخلق فرصا للمهربين لبيعه بأسعار أعلى.

وقال خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي، وهو هيئة الرقابة المالية الحكومية، إنه يقوم بحملة للقضاء على آفة تهريب الوقود. لقد كانت مشكلة راسخة وتفاقمت منذ انهيار نظام معمر القذافي في عام 2011، ما أدى إلى صراع مستمر بين الفصائل العسكرية المتنافسة وأمراء الحرب والشبكات الإجرامية.

وقد استنكرت المؤسسة الوطنية للنفط، في بيان صادر عنها، في 9 فبراير الماضي، ما وصفته بـ "عمليات إثارة الجلبة والتأجيج" عبر توجيه اتهامات لشركة البريقة التابعة للمؤسسة بالضلوع في عمليات تهريب وقود. وأشارت المؤسسة في بيانها إلى أنها قد قامت في وقت سابق بتقديم بلاغات للنائب العام حول ناقلات نفطية تعمل خارج إطارها، ومن بين تلك الناقلات كانت إحداها هي التي تورطت في الحادثة الأخيرة. كما حذر البيان من أن مثل هذه الاتهامات ومحاولات التشويه الإعلامي، يمكن أن تؤدي لفرض حظر دولي على صادرات النفط الليبية، مشددة على أنها لن تتهاون في اتخاذ كافة الإجراءات والخطوات القانونية، داخل ليبيا وخارجها، لردع مثل هذه الاتهامات ووأدها في مهدها، حسب وصفها. كما أكدت المؤسسة على تعاونها التام مع السلطات ذات الاختصاص في ليبيا والأمم المتحدة، لمساعدة التحقيقات وضمان مقاضاة المتورطين، طبقا لنص البيان.

وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، في 7فبراير الماضي، أن مديرية أمن وسط الجبل أحبطت محاولة تهريب 40 ألف لتر من الوقود، وتمكنت من القبض على المتهمين بالتورط في محاولة التهريب. كما تمكن اللواء 444 قتال من إلقاء القبض على سبعة من المهربين أثناء شروعهم بتهريب 180 ألف لتر من وقود البنزين للنيجر، حيث قامت قوات من اللواء بتحديد حلقة المهربين الذين يستخدمون المسلك الممتد من مدينة الزنتان مروراً ببلدية الشويرف وحتى جمهورية النيجر. كما قررت النيابة حبس المتهمين على ذمة القضية، مع التوجيه بملاحقة باقي المتورطين في هذه الشبكة غير المشروعة. وقد ذكرت أيضا وزارة الداخلية بحكومة الوحدة، في بيان لها، إنه من خلال الجهود المبذولة من قبل مديريات الأمن بالمناطق لمنع تهريب المحروقات، أحبط أعضاء التحري بمركز شرطة

الـزنتـان محاولة تهريب 10000 لتر من الوقود داخل نطاق المديرية. وأكدت الوزارة أنه تم توقيف المتهم في الواقعة وإحالته إلى جهات التحقيق، واتخذت الإجراءات القانونية اللازمة حياله.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

موسكو تدفع حفتر لبناء علاقات مع دول النفوذ الروسي في أفريقيا

تدفع روسيا معسكر المشير خليفة حفتر لبناء علاقات أمنية وعسكرية مع دول أفريقية تملك فيها نفوذاً، في إطار تعزيز استراتيجياتها الرامية لتعزيز وجودها في العمق الأفريقي. حيث يقوم المشير خليفة حفتر بإقامة علاقات وثيقة مع المجلس العسكري في نيامي بموافقة موسكو، ويمهد هذا التقارب الطريق لتحالف غير مسبوق على طول الحدود الصحراوية بين النيجر وليبيا، التي يعبرها المهاجرون في طريقهم إلى أوروبا. وقد التقى مسؤولو المجلس العسكري النيجيري بشكل متكرر في الأسابيع الأخيرة مع نظرائهم العاملين لدى قوات الشرق الليبي بقيادة حفتر، وحكومته الموازية في طبرق. بحسب الموقع الفرنسي أفريكا إنتلجينس. وفي 4 فبراير، بحث رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" ورئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، مع وزير الخارجية النيجري "بكاري ياوو سنغاري" ووزير الداخلية النيجري "محمد تومبا"، في بنغازي، ملفات عدة في إطار تعزيز التعاون .

وليست المرة الأولى التي يزور فيها وفد نيجري معسكر حفتر، ففي ديسمبر الماضي، زار سنغازي برفقة أولمبو مدينة بنغازي والتقى عدداً من مسؤولي حكومة مجلس النواب، وذلك عقب ثلاثة أسابيع من قرار نيجري أثار الجدل بشكل واسع، ويتعلق بإلغاء قانون نيجري سابق يجرّم تهريب المهاجرين. ولم يخفِ سنغازي رغبة السلطة العسكرية في النيجر بإقامة علاقات مع معسكر حفتر، فخلال زيارته بنغازي في ديسمبر الماضي، أكد أن العلاقة بين السلطتين العسكريتين في النيجر وبنغازي جيدة وأنها ستتوج ببناء علاقات متينة بينهما.

وبينما يؤكد مصدر ليبي، في حديثه لـ"العربي الجديد"، أن حفتر متمسك بالشراكة مع روسيا كونها حليفاً استراتيجياً، يشير إلى أن علاقته بموسكو تشوبها المخاوف والهواجس، نظراً لسياسات موسكو غير الواضحة في ليبيا، كعلاقتها مع أطراف ليبية، كبعض القادة في النظام السابق مثل سيف الإسلام القذافي، الذي لا يزال على علاقة ببعض الدول الأفريقية. وعلى عكس ما قد يبدو من قوة العلاقة بين حفتر وموسكو، يكشف المصدر عن العديد من التفاصيل في موقف حفتر القلق من السياسات الروسية في المنطقة، ومنها أن موسكو تحاول ربط علاقة رسمية بين سلطة حفتر ودول أفريقية تتنفذ فيها من بوابة النيجر، مشيراً إلى أن موسكو اقترحت على حفتر الانضمام إلى اتفاق الدفاع المشترك الموقع بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو في سبتمبر الماضي.

وقال: "مثل هذه المسألة حساسة للغاية بالنسبة حفتر ولهذا فضّل أن يكون التواصل مع النيجر من خلال الحكومة التي كلفت عيسى عبد المجيد وزيراً للشؤون الأفريقية"، في إشارة إلى تكليف رئيس حكومة مجلس النواب أسامة حماد، في أكتوبر الماضي، "عيسى عبد المجيد التباوي"، الذي يملك علاقة قبلية وثيقة بالنيجر، مفوضاً للشؤون الأفريقية في الحكومة. وفيما لفت المصدر الى أن تكليف عبد المجيد جاء كخطوة من جانب حفتر للتعاطي مع الضغط الروسي في اتجاه الانضمام للاتفاق العسكري بين الدول الأفريقية الثلاث، أشار إلى أنها مماطلة في نفس الوقت، "فـ حفتر يتطلع إلى خلاف ذلك بأن يكون الاتفاق موقعاً رأساً مع موسكو، وهو ما طالب به أثناء زيارته إليها" في سبتمبر الماضي.

وتابع المصدر الكشف عن تفاصيل أخرى في علاقة حفتر بموسكو شكّلت مصدر قلق له، ومنها القلق من تركة مجموعة فاغنر الروسية العسكرية الخاصة، وقال: "بدلاً من الوعود التي تلقاها حفتر من نائب وزير الدفاع الروسي "يونس بك يفكوروف"، أثناء اجتماعاته معه حول وضوح مصير (فاغنر) في معسكراته، فإن التقارير التي وردت كشفت عن أن الضباط الروس الذين يزورون معسكراته للعمل على إعادة تنظيم

وترتيب مسلحي فاغنر هم على علاقة أيضاً بشركة أخرى للمرتزقة الروس اسمها شركة كونفوي.

وفي سياق متصل، أرسل رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، وفداً إلى نيامي عاصمة النيجر، في محاولة للحد من التعاون المتزايد بين المجلس العسكري النيجري وخليفة حفتر، حيث أبدى الدبيبة قلقه بشأن هذا التعاون ويعمل على مواجهته. بحسب ما ذكرته وكالة نوفا الإيطالية. الوفد الذي أرسله الدبيبة إلى نيامي يريد أن يضمن التزام طرابلس للقادة النيجريين بإعادة إطلاق المنطقة الحرة في سبها، عاصمة منطقة جنوب غرب ليبيا، على الحدود مع النيجر. وفقا لوكالة نوفا. وتشمل المبادرة تعزيز التعاون الاقتصادي وإطلاق مشاريع واستثمارات ليبية في النيجر. وزار مبعوثو الدبيبة النيجر عدة مرات منذ انقلاب يوليو لكنهم يعملون الآن على تنظيم زيارة محتملة لرئيس حكومة الوحدة إلى نيامي. ليس هذا فقط، الوفد يعمل على عقد اجتماع مع ممثلي حكومة مالي ودول الساحل الأخرى، بهدف عرقلة توسيع نفوذ حفتر في عواصم المنطقة التي هزتها الانقلابات.

وفي عهد القذافي بادرت ليبيا باستثمارات ضخمة في منطقة الساحل، خاصة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو. ومن المحتمل أن الدبيبة يسعى الآن إلى المطالبة بالديون المستحقة على معظم هذه الدول أو تسويتها لصالح طرابلس سياسياً واقتصادياً.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

كرونيكا جلوبال: إغلاق الشرارة يأتي ردا على اعتراض إسبانيا أسلحة لحفتر

كشفت صحيفة كرونيكا جلوبال الإسبانية، في 10 فبراير 2024، أن القائد العام لقوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، هو من أمر بإغلاق حقل الشرارة النفطي بعد قيام السلطات الإسبانية باعتراض شحنة أسلحة كانت متجهة إليه عبر الإمارات. وكانت الشرطة الإسبانية قد ضبطت مؤخراً شحنة تحتوي على معدات عسكرية وأسلحة، رغم حصولها على تراخيص لنقل بضائع من إسبانيا إلى الإمارات. إلا أن التحقيقات كشفت أن وجهتها النهائية هي لواء طارق بن زياد بقيادة صدام نجل حفتر في بنغازي عبر الإمارات.

ورداً على ذلك، أصدر حفتر أوامره بإغلاق حقل الشرارة النفطي، وهو أكبر حقل نفطي في ليبيا بطاقة إنتاجية تصل إلى 340 ألف برميل يوميا. وقد تسبب إغلاقه في خسائر فادحة لشركة ريبسول الإسبانية العاملة هناك.

وتجدر الإشارة إلى أن صدام حفتر يقود كتيبة طارق بن زياد المتهمة بارتكاب العديد من الانتهاكات، وقد طالبت منظمات حقوقية دولية عدة بمحاكمته على جرائم حرب، طبقا للصحيفة الإسبانية.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2024:

- شهدت هذه الفترة استمراراً للمؤشرات الأمنية والعسكرية التي شهدتها ليبيا في شهر يناير الماضي، أهمها:

أولاً، استمرار حالة الفوضى الأمنية في المنطقة الغربية، حيث شهدت مواجهات عسكرية في الزاوية، فضلاً عن قيام تشكيلات عسكرية بالقبض على أحد المسؤولين في المنطقة الغربية، بالمخالفة لقرار الدبيبة. وهذا

تأكيد على استمرار غياب السيطرة المركزية للحكومة في طرابلس على التشكيلات العسكرية والأمنية.

ثانياً، استمرار استراتيجية الدبيبة الأمنية لإحكام السيطرة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، وهو ما برز في خروج قوات الردع من مطار معيتيقية وميناء طرابلس البحري، وتسليم ثلاث مركبات آلية للتفتيش الآلي لمديرية أمن منفذ رأس إجدير البري، وقرار الدبيبة بنقل تبعية مصلحة الجمارك إلى ديوان مجلس الوزراء.

ثالثاً، استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك حالات القبض على المهاجرين، وإنقاذ حالات أخرى، فضلاً عن الذين يموتون في البحر غرقاً.

رابعاً، استمرار ظاهرة تهريب الوقود بشكل متزايد، والقبض على بعض المهربين. وهذه المرة تم ربط تهريب الوقود انطلاقاً من ليبيا بروسيا المفروض عليها حظراً أوروبيا منذ اندلاع حرب أوكرانيا.

خامساً، استمرار المساعي الروسية لتوثيق تحالفها العسكري مع قوات الشرق الليبي، برزت هذه المرة عبر خطتها لتمتين علاقات حفتر بدول النفوذ الروسي في الساحل الأفريقي، بالأخص النيجر، لترسيخ وتعميق النفوذ الروسي في المنطقة، عبر شبكة ممتدة من الحلفاء.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

وزير الاقتصاد بحكومة الوحدة يلتقي في القاهرة مع ممثلي الشركات المصرية

بحث وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج"، مع عدداً من رؤساء الشركات المصرية، من بينهم نائب الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للاستثمار والمناطق الحرة "أحمد شيرين كريم"، سبل مشاركة الشركات المصرية في المشروعات التي تنفذها الحكومة الليبية لإعادة الإعمار. وأكد الحويج خلال الاجتماع، الذي عقد في 14 فبراير 2024، بمقر السفارة الليبية بالقاهرة، على أهمية التعاون المشترك بين البلدين في كافة المجالات وضرورة تسهيل الإجراءات لتعزيز التكامل الاقتصادي. وكان محافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير"، قد التقى، في 7 فبراير الماضي، القائم بأعمال السفارة المصرية لدى ليبيا "مصطفى تامر". تناول اللقاء دور الشركات المصرية لإعادة إعمار مدينة درنة والمناطق المجاورة.

وفي سياق آخر، أعلنت وزارة الاستثمار بحكومة الشرق المكلفة من البرلمان، أن الوزير "علي السعيدي" وقع اتفاقية مع جهاز تنفيذ وإدارة مشروع الطرق الحديدية وائتلاف شركات «BFI» الصينية، لتنفيذ سكة حديدية تنطلق من مدينة بنغازي (شرق)، وصولاً إلى بلدية أمساعد الحدودية ومدينة مرسى مطروح المصرية.

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد في ليبيا سكةُ حديديةٌ، كما سبق أن تحدثت الحكومات المتعاقبة عن إعادة تفعيل تدشين المشروع المعطّل منذ رحيل القذافي. وجاء توقيع السعيدي للاتفاقية، في 8 فبراير الماضي، ضمن خطة وزارته لتطوير البنية التحتية للدولة الليبية. وتم الاتفاق على أن يتم العمل بشكل فعلي ومباشر في هذا المسار، فور تسلم الخرائط المعتمدة من قبل جهاز تنفيذ وإدارة مشروع الطرق الحديدية.

اجتماع في روما لمناقشة مشروع الربط الكهربائي بين ليبيا وجنوب أوروبا

ناقش فريق من لجنة الربط الكهربائي بين ليبيا ودول جنوب أوروبا، خلال اجتماع بالعاصمة الإيطالية روما، عدد من المقترحات لتعزيز فرص نجاح المشروع، الذي سيعطي ليبيا دوراً مفصلياً في نقل الطاقة بين إفريقيا وأوروبا واستغلال المصادر الهائلة من الطاقات المتجددة. وأكد رئيس لجنة الربط الكهربائي "أسامة الهادي الضراط"، على ضرورة تكثيف هذه الاجتماعات ودعوة الجانب الإيطالي لحضور الاجتماع القادم الذي سيتم الترتيب له في ليبيا. وتأتي الاجتماعات في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة وما تقتضيه من خطوات وإجراءات، وخصوصاً البنية التحتية وما يلزم من مشروعات لنقل الطاقة الكهربائية التي سيتم توليدها.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

مجلس النواب يخاطب إيطاليا وفرنسا وتركيا والإمارات بمعارضته لاتفاقية الحمادة

أرسل مجلس النواب رسالة إلى سفراء إيطاليا وفرنسا وتركيا والإمارات، يعبر فيها عن اعتراضه على اتفاقية شراكة مزمع توقيعها لإنتاج النفط في حقل الحمادة النفطي من قبل الحكومة في طرابلس، مع شركة إيني الإيطالية وشركة الطاقة التركية وشركة أدنوك الإماراتية.

وذكرت الرسالة أن الحكومة في طرابلس ليس لديها أي سلطة قانونية أو دستورية لتوقيع مثل هذه الاتفاقية، لفقدانها ثقة مجلس النواب

وانتهاء ولايتها. كما استشهدت بقرار صدر عن المجلس في 2023، يحظر أي عقود تمس الثروة السيادية لليبيا بما فيها النفط إلى حين انتخاب حكومة جديدة.

وحذرت الرسالة من أن الاتفاقية تشكل انتهاكا لسيادة ليبيا واستغلالاً لعدم الاستقرار السياسي فيها، كما أنها ستؤثر سلباً على العلاقات الثنائية والتعاون المستقبلي بين ليبيا والدول والشركات المعنية بالاتفاق.

وخلال مقابلة بين رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" ووزير النفط والغاز بحكومة الوحدة الوطنية "محمد عون"، في 14 فبراير الماضي، أكد الطرفان على ضرورة إعطاء الأولوية للشركات الوطنية العاملة في مجال النفط لتطوير حقل الحمادة. وشدد المنفي على أن النسبة المقدمة من قبل ائتلاف الشركات الأجنبية لتطوير الحقل كانت كبيرة جدًا ومبالغًا فيها، معتبرًا ذلك تفريطًا في المقدرات العامة وانتهاكًا للتشريعات الوطنية النافذة وخرقًا واضحًا لنصوص الاتفاق السياسي.

ودعا المنفي إلى العمل بما جاء في الرسائل الموجهة من مجلسي النواب والأعلى للدولة والنائب العام وديوان المحاسبة بشأن عدم إلزام الدولة الليبية أية أعباء مستقبلية خلال المرحلة الانتقالية الحالية. من جانبه، أكد عون أن الاتفاق السياسي لا يسمح للسلطة التنفيذية بالتوقيع على اتفاقيات أو معاهدات طويلة الأمد خلال الفترة الانتقالية، مشيرًا إلى أن القدرة والإمكانات الفنية متوفرة لدى الشركات الوطنية لتطوير هذا الحقل.

مؤسسة النفط: إجمالي مبيعات النفط والغاز خلال يناير مليار و700 مليون دولار

كشفت المؤسسة الوطنية للنفط عن قيمة الإيرادات المستلمة من المبيعات الخارجية للنفط الخام والغاز ومشتقاتهما عن شهر يناير للعام 2024. وحسب ما نشرته المؤسسة، فقد بلغ إجمالي قيمة

المبيعات الخارجية للنفط الخام والغاز والمكثفات والمنتجات النفطية والبتروكيمياويات خلال شهر يناير الماضي (1,707,519,128.59) دولار .

3. المصرف المركزي

انتقادات تطال استخدامات النقد الأجنبي في ليبيا

أدى إعلان مصرف ليبيا المركزي عن نتائج الإيرادات والنفقات للعام 2023، إلى انتقادات من قبل خبراء الاقتصاد حول ارتفاع الإنفاق من النقد الأجنبي. وكان المركزي أعلن أن استخدامات النقد الأجنبي وصلت إلى 35.3 مليار دولار، بينما بلغت الإيرادات 25.4 مليار دينار، مسجلاً عجزاً بقيمة 9.9 مليارات دولار.

ومنذ شهر أكتوبر الماضي يشهد سعر الصرف ارتفاعا وصل إلى 6.10 دنانير للدولار في السوق السوداء، بينما يبلغ السعر الرسمي 4.81 دنانير. وقال المركزي إن هناك استنزافاً في استخدامات النقد الأجنبي بارتفاع 5 مليارات دولار بالمقارنة مع عام 2022.

وقال الخبير الاقتصادي "عطية الفيتوري" لـ"العربي الجديد"، إن هناك ارتفاعاً في استخدامات النقد الأجنبي لم تشهده البلاد منذ عام 2012، مطالباً بضرورة المحافظة على الاحتياطيات من النقد الأجنبي في ظل استنزاف العملة الصعبة. وأكد على ضرورة الإفصاح عن الاحتياطيات لمعرفة الوضع الاقتصادي في البلاد والمحافظة على استقرار سعر الصرف.

ومن جهته، أشار أستاذ الاقتصاد "عادل المقرحي"، إلى أن هناك توسعاً في الإنفاق العام خلال عامي 2022 و2023، مما أضر بالاستقرار في سعر صرف العملة. وأوضح خلال حديثه إلى "العربي الجديد" أن استمرار الإنفاق المنفلت سوف تكون له تأثيرات على الوضع الاقتصادي بالبلاد، خاصة مع التركيز على الإنفاق الاستهلاكي فقط من دون وجود أي مشاريع تنموية تسهم في تحقيق عائد مالي لاحق.

آخر مستجدات بنغازي: أزمة سيولة رغم استقرار الخدمات

تواجه مدينة بنغازي حاليًا أزمة تتمثل في شح السيولة النقدية في مصارفها، وفقًا لما أكده مكتب الإعلام بلدية بنغازي، "أسامة المجبري". ويعزى هذا الوضع إلى عوامل ترتبط بمصرف ليبيا المركزي، حيث يعاني المواطنون من صعوبات في الحصول على أموالهم نقداً من مصارف البلدية. ومع ذلك، فإن الوضع المعيشي داخل المدينة يُعتبر مستقرًا إلى حد كبير.

فبعد أن عانت بنغازي من نقص في إمدادات الوقود خلال الأيام الماضية، عادت الإمدادات إلى وضعها الطبيعي، حيث تصل بشكل منتظم من شركة البريقة للنفط، طبقاً لما صرح به المجبري في مقابلة مع موقع "فواصل".

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2024:

- من أهم المؤشرات الاقتصادية في هذه الفترة هو تزايد الحراك التجاري والتعاون الاقتصادي بين ليبيا ومصر، وهو حراك لا يقتصر على المنطقة الشرقية التي يحكمها حلفاء القاهرة، بل أيضا شمل المنطقة الغربية التي تحكمها حكومة الدبيبة، التي وإن كانت مصر قد أصلحت علاقاتها معها، إلا أن الأخيرة من الداعمين الرئيسيين لتشكيل حكومة جديدة موحدة. ويتصاعد الحراك الإقليمي حالياً في إتجاه هذا الخيار، فهل يقود ذلك لعودة التوتر بين مصر وحكومة الدبيبة، بما قد يؤدي لتعطيل عملية إسناد الأخيرة عدد من المشاريع لمصر؟ أم أن الدبيبة قد يستخدم ورقة المشاريع في ثني مصر عن موقفها الداعي لتغيير الحكومة؟
- استمرار أزمة الصفقات النفطية التي تعقدها المؤسسات الليبية، والتي تؤدي أحيانا لتعطيلها، بالأخص أزمة حوض الحمادة النفطي. وهي أزمة مردها استمرار الانقسام السياسي وعدم تشكيل المؤسسات ذات الصلة بهذه الاتفاقيات، والتي تقوم بدور الموافقة عليها، فضلاً عن الدور

الرقابي والمساءلة. خاصةً وأن المعارضين لهذه الاتفاقيات يبررون موقفهم بأن هكذا اتفاقيات لا يجب أن تُوقع في المرحلة الانتقالية الحالية، وإنما تحتاج لنظام سياسي منتخب ومستقر، ينهي هذه المرحلة الانتقالية. وهذه التطورات كفيلة بإفشال خطط تطوير وتعظيم الإنتاج الليبي من النفط.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. الاحتجاجات والمطالب

حراك شعبي في مصراتة في مواجهة حكومة الدبيبة

تواجه حكومة الوحدة الوطنية بقيادة "عبد الحميد الدبيبة"، أخطر تحد لها منذ تشكيلها، متمثلاً في الحراك الشعبي المتصاعد في مدينة مصراتة والمناطق الغربية، والذي يتزامن مع امتعاض بالمدينة تجاه الأوضاع الأمنية والمعيشية والخدمية.

فبعد أشهر من الوعود بتحسين الأوضاع، يجد الدبيبة نفسه في مواجهة احتجاجات غاضبة تتهمه بالفشل وتطالب برحيله. برزت ذروة الرفض للوضع القائم، في اجتماع الأول من فبراير 2024، لحراك 17 فبراير في مدينة مصراتة، والذي ضم أعضاء من مجلس الدولة وفعاليات سياسية مختلفة في المدينة، كما شارك في الاجتماع رئيس مجلس الدولة السابق "خالد المشري".

وأعلن المشري أن المجتمعين في مصراتة أكدوا على دعمهم تشكيل حكومة موحدة ومحايدة، مهمتها إنجاز الانتخابات عبر القوانين التي أنجزتها لجنة 6+6،

بينما أوضح "أبو القاسم قزيط" عضو مجلس الدولة، أن الاجتماع بحث قضية تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة للوصول إلى الانتخابات.

وفي ختام اللقاء، أجمع الحاضرون في بيان على ضرورة وجود حكومة موحدة تشرف على الانتخابات؛ خصوصاً بعد الجمود السياسي الذي تعيشه ليبيا، مبررين ذلك بـ"وجود فساد تجب محاربته، لكونه ينخر في مؤسسات الدولة، في ظل عدم وجود رؤية وآلية شفافة للإفصاح عن الإنفاق الحكومي"، واختتم اللقاء على بالرغبة في انعقاده الأيام القادمة في مدن الزنتان والزاوية.

2. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

مجلس النواب يوافق على إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا

وافق مجلس النواب بالأغلبية في جلسته الرسمية، في 5 فبراير 2024، على مقترح قانون لإنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا. وأسند المجلس رئاسة الصندق إلى بالقاسم، نجل المشير خليفة حفتر. وتضمن القانون نقل تبعية 10 جهات تنفيذية إلى "صندوق التنمية وإعادة الإعمار". هي أجهزة: "تنمية وتطوير الهلال النفطي، تنمية وتطوير المدن، تنمية وتطوير المراكز الإدارية، والتنفيذي لتطوير المناطق والمشروعات النفطية، هيئة المشروعات العامة، لجنة إعادة الإعمار والاستقرار، لجنة إعادة إعمار واستقرار مدينة الكفرة، جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق، مصلحة الطرق والجسور، صندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمدن والمناطق المتضررة"، ويجوز لرئاسة مجلس الوزراء أن تنقل للصندوق تبعية جهات أخرى .

وقد أعلن "حراك 17 فبراير للإصلاح ومقاومة الفساد ودعم سيادة القانون"، رفضه لقرار إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا، واعتبره عبثاً غير مبرر. وقال رئيس الحراك المستشار "خليفة الزواوي"، "إن أكثر الناس فهما لتركيبة مجلس النواب ومن يمتلك

سلطة القرار فيه ومن يسخره لتشريع ما يريد لم يصل به تقدير الموقف إلى الحد الذي يمكن أن يتخيل معه أي عاقل جرأة هذا المجلس على الاستخفاف بعقول الليبيين حتى أن يصدر تشريع بإنشاء صندوق يجمع سلطات في يد مديره العام مالم يجتمع لأي مسؤول في الدولة الليبية ودون ما رقيب أو حسيب".

استمرار الجهود لمعالجة أزمة ارتفاع منسوب المياه بزليتن ودعم المتضررين

أعلن مجلس النواب في جسلة رسمية، في 5 فبراير 2024، زليتن مدينة منكوبة إزاء ما تشهده من ارتفاع في منسوب المياه الجوفية وتأثيره على سكان المدينة ومنازلها. وطالب النواب الحكومة التابعة له بتخصيص ميزانية لها إلى جانب إنشاء هيئة للتعامل مع الأزمات والطوارئ في أسرع وقت ممكن. كما شدد النواب على ضرورة إنشاء صندوق إعمار خاص بزليتن، نظراً لتضرر منازل عدد من المناطق بارتفاع منسوب المياه، واعتماد هيئة للكوارث والطوارئ لمواجهة الأزمات. وعن تقييم الخبراء على الأرض نقل الأعضاء تأكيدهم ضرورة إخلاء المدينة من السكان نضرا لكمية المياه الجوفية غير معروفة المصدر.

وعن القرارات الحكومية، اتخذ رئيس الحكومة المكلفة من البرلمان "أسامة حماد"، عدداً من القرارات العاجلة لمواجهة الأزمة، وذلك بعد اجتماع مع أعضاء برلمانيين وبلديين من المدينة. تضمنت القرارات إعلان حالة الطوارئ، وتخصيص ميزانية طارئة قدرها 10 ملايين دينار للبلدية، و16 مليوناً لإنشاء شبكة تصريف، إلى جانب توفير آليات لشفط المياه ومكافحة الحشرات وسيارات إسعاف.

كما وافقت الحكومة على التعاقد مع شركة أجنبية لدراسة التربة ومياه المنطقة. وقد عقد رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، اجتماعا موسعاً، في 6 فبراير، بديوان رئاسة الوزراء في طرابلس، لمتابعة الأوضاع في بلدية زليتن. وخلال الاجتماع، أوضح مدير المركز الوطني لمكافحة الأمراض "حيدر السائح"، أن المركز كلف

100 فريق طوارئ داخل البلدية لمتابعة الأوضاع الصحية في كافة جوانبها، إلى جانب توفير المبيدات العضوية بمعدل 48 ساعة للمساهمة في تحسين الأوضاع الصحية، فضلاً عن رفع جاهزية المراكز الصحية بالمحلات المتضررة.

كما أعلن رئيس لجنة الأزمة والطوارئ بمدينة زليتن "مصطفى البحباح"، أن الفريق البريطاني المختص بدراسة ظاهرة ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالمدينة قد باشر أعماله منذ وصوله في 3 فبراير. وذكر البحباح أن الفريق اطلع على المناطق المتضررة، مشيراً إلى أنه سيبدأ العمل الفعلي بمجرد الانتهاء من التشخيص الأولي للظاهرة المستغرق من شهر إلى شهرين.

وفي 5 فبراير، باشر وفد من الخبراء المصريين المكلف من حكومة الشرق مهامه على الأرض بمدينة زليتن، لمعرفة أسباب الظاهرة وإيجاد الحلول الناجعة لها. وقالت الحكومة إن الوفد بدأ بإجراء الدراسات الميدانية والتحاليل والاختبارات اللازمة لإيجاد الحلول.

وقد بحثت لجنة حصر وتقييم أضرار المنازل المتضررة بمدينة زليتن اعتماد وتعبئة نموذج التعويضات، وتحديد أفضل الطرق للإشراف والمتابعة. جاء ذلك خلال اجتماعها الثاني، برئاسة رئيس اللجنة وحضور عميد بلدية زليتن؛ حيث أفادت اللجنة باستلامها لـ 200 ملف، تتعلق بأضرار لحقت بالمنازل جراء ارتفاع منسوب المياه الجوفية بالمدينة. وأشارت اللجنة إلى تقسيمها نفسها إلى خمس فرق من المهندسين لإجراء الزيارات الميدانية، ومجموعة أخرى لاستلام الملفات من المواطنين وإدخال بياناتهم، بحسب اللجنة.

الدبيبة: ماضون في رفع الدعم عن الوقود مع تعويض المواطنين

أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، عن نية حكومته رفع الدعم عن الوقود في منتصف أو نهاية العام الحالي. وقال الدبيبة في مقابلة مع قناة CNBC العربية، إن هذا الإجراء سيتم بعد إقناع المواطنين الليبيين وتمهيدهم لفهم التغييرات المرتقبة. وأوضح الدبيبة أن حكومته ستقدم تعويضات مباشرة للمواطنين مقابل رفع الدعم عن الوقود، وذلك عبر زيادة دخل الفرد. ولفت إلى أن نحو 40% من الميزانية العامة للدولة يتم توجيهها حالياً لدعم السلع.

3. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

باتيلي يقدم إحاطة لمجلس الأمن حول آخر مستجدات الأوضاع في ليبيا

في إحاطة له أمام جلسة مجلس الأمن الدولي حول ليبيا، في 15 فبراير 2024، قال المبعوث الأممي إلى ليبيا "عبدالله باتيلي"، إن الأطراف الليبية الرئيسية غير مستعدة لتسوية الأمور الخلافية السياسية على الرغم من استكمال الإطار القانوني والدستوري للقوانين الانتخابية. وأوضح باتيلي أن المهمة الأساسية هي تشكيل حكومة موحدة، مشيراً إلى أن رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" أكد أنه لن يشارك في الاجتماع الخماسي إلا إذا شاركت الحكومة المكلفة من مجلس النواب أو جرى استبعاد حكومة الوحدة الوطنية.

وتابع المبعوث الأممي أن رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله" ما زال يرفض القوانين الانتخابية الصادرة من لجنة 6+6 وما زال متمسكاً بقوانين بوزنيقة. وأشار باتيلي إلى أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" أكد أنه لن يتخلى عن منصبه إلا بعد عقد الانتخابات، ويريد أن تشرف حكومته على العملية

الانتخابية القادمة. ولفت المبعوث الأممي إلى أن القائد العام لقوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر" تمسك بضرورة مشاركة الحكومتين في الحوار أو استبعادهما، مضيفاً أن رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" لا يريد أن يصبح طرفاً ويقدم الدعم لمبادرته.

وشدّد باتيلي على أن التسوية السياسية في ليبيا يجب أن تشمل جدولاً زمنياً محدداً، لافتاً إلى أنه لا يؤيد أية مبادرة تؤدي إلى تأجيج النزاع وتعرض أرواح الليبيين للخطر، وأن الأمم المتحدة مستعدة للنظر في أية مقترحات تؤدي إلى تسوية الأزمة الليبية، مطالباً مجلس الأمن بالضغط على الأطراف الليبية للمشاركة في الحوار الخماسي.

وحث جميع الأطراف الرئيسية للابتعاد عن المصالح الشخصية الضيقة، وأن يحضروا لجولات المفاوضات بحسن نية ومناقشة كافة الأمور الخلافية بشكل لايشكك في التزامهم بالانتخابات أو وحدة البلاد ومستقبلها. هذا وأكد المبعوث الأممي عبدالله باتيلي، أن الأطراف العسكرية والأمنية يجب عليها أن تقتنع بالمشاركة في العملية السياسية لكي يتمكنوا من إجراء الانتخابات.

ونوه باتيلي إن الحالة الأمنية في الجنوب الليبي مقلقة نتيجة تدهور الأوضاع في السودان والساحل.. وأوضح المبعوث الأممي أن انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا ما زال متعطلاً بسبب الجمود السياسي. وأضاف أن التنافس بين الجهات الأمنية من أجل السيطرة على المناطق الاستراتيجية في طرابلس، بما في ذلك المواقع التي بها قواعد عسكرية ومؤسسات الدولة، مثل مصرف ليبيا المركزي، أمر يهدد الأمن الهش في العاصمة، حسب وصفه. ولفت المبعوث الأممي إلى أنه خلال الـ9 أشهر الماضية احتُجِز 90 شخصاً تعسفياً على خلفية انتماءاتهم السياسية، وأن هذه الممارسات تُعطي مؤشراً خطيراً في وقت الاستعداد للمشاركة السياسية في البلاد.

ودعا المبعوث الأممي كل الكيانات الليبية إلى العمل للتوصل إلى إدارة عادلة وشفافة لإيرادات ليبيا، مشدداً على أن المبادرات الموازية لا يمكن أن تكون مفيدة

إلا إذا دعمت جهود البعثة الأممية لحل الأزمة. وأردف باتيلي أن الانقسام بين الشرق والغرب سيعمّق الصعوبة في الإنفاق العام وعدم الشفافية ويزيد من هشاشة الاقتصاد الليبي.

وخلال جلسة مجلس الأمن، دعت مندوبة فرنسا لدى الأمم المتحدة، كافة الأطراف الليبية إلى المشاركة بحسن نية لدعم عملية الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية وتشكيل حكومة موحدة. وعبرت المندوبة الفرنسية عن استعداد بلادها لتسيير الحوار بين الليبيين بالتنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين، مؤكدةً على ضرورة استكمال تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار، لاسيما سحب المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا. وقالت إن الوضع الأمني في ليبيا أصبح هشاً للغاية والفراغ السياسي يزيد من ذلك، وأن التدخلات الأجنبية تفضي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، داعيةً إلى أن تجرى الانتخابات في كافة مناطق ليبيا.

كما أعرب ممثل روسيا لدى مجلس الأمن، خلال الجلسة، عن تأييد بلاده من حيث المبدأ في دعم المبعوث الأممي للخروج من الأزمة ولتفادي التدخل المفرط في ليبيا. وقال في كلمته أمام مجلس الأمن، أن المخرج الوحيد في ليبيا يتمثل في إجراء الانتخابات، داعياً جميع الأطراف إلى المشاركة فيها. وأكد المندوب الروسي أن الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية الأمنية والعسكرية من ليبيا أمر لابد منه، مشيراً إلى أن ليبيا لها تأثير في الأمن والاستقرار في شمال أفريقيا. وتابع مندوب روسيا أنه بدون حكومة واحدة تجمع جميع الأطراف عن كل المناطق فلن يكون هناك تقدم، منبهاً إلى التدخلات الخارجية في إملاء أجندات على الأطراف الليبية، التي قال إنها غالباً ما تبوء بالفشل.

وأكد المندوب الأمريكي في مجلس الأمن، أن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الاستقرار في ليبيا وضمان تنفيذ حظر الأسلحة وتقديم الخدمات للشعب الليبي. وقال المندوب الأمريكي في كلمته أمام جلسة مجلس الأمن، "نؤيد القادة الليبيين في الجهود التي يبذلونها بدعم من لجنة 5+5 لأجل تنفيذ وقف إطلاق النار وانسحاب المرتزقة من البلاد". ودعا مندوب الولايات المتحدة إلى شفافية توزيع موارد النفط

وعدم توجيهها لمكاسب خاصة. ونبه إلى خطر تدفق اللاجئين إلى أوروبا مع استمرار الصراع في السودان، لافتاً إلى أن فاغنر لاتكترث بسيادة ليبيا وجيرانها.

وقد انتقد "أسامة حماد" رئيس الحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب، ما قال إنه "السلوك المتحيز" للمبعوث الأممي، واتهمه بعدم المساواة بين الأطراف وتفضيل طرف على آخر. ووصف حماد تصرفات باتيلي بأنها لا تؤدي في النهاية إلى حل الأزمة الليبية. وفي خطاب رسمي موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن، استشهد حماد بقيام باتيلي بإقصاء حكومته من الحوار الخماسي الذي دعا إليه منذ عدة أشهر، "على الرغم من كون الحكومة الليبية هي الحكومة الشرعية المكلفة من قبل مجلس النواب الليبي بعد انتهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية"، على حد وصف حماد.

كما اتهم حماد باتيلي بأنه يستقي معلوماته من حكومة الوحدة الوطنية، مثل "ادعاء باتيلي بأن الحكومة الليبية أغلقت 11 فرعاً تابعاً للمفوضية العليا للانتخابات وأنها لا تتعاون معها للتحضير للعملية الانتخابية". ونفى حماد هذا الأمر ووصفه بالمجانبة للحقيقة، مستشهداً بمراسلات رسمية من رئيس المفوضية ورئيس جهاز الأمن الداخلي تفيد بخلاف ذلك.

واتهم حماد باتيلي بالانحياز إلى حكومة الدبيبة، والسكوت عن امتناعها عن إجراء الانتخابات في موعدها السابق، مشيراً إلى علم باتيلي بـ"إهدار الحكومة منتهية الولاية للمال العام بشكل غير مسبوق".

واختتم حماد خطابه بالقول إن حلاً للمشكلة الليبية لا يمكن الوصول إليه عبر تطبيق سياسة الإقصاء وتغليب طرف على آخر، مطالباً بإبعاد باتيلي عن المشهد الليبي نهائيًا، واختيار خلفًا مناسبًا له، يكون همه الأول حل الانسداد السياسي، وليس مصالحه الشخصية أو التشبث بآرائه الخاصة.

حراك إقليمي نشط لحل معضلة الحكومة الموحدة الجديدة

شهدت المنطقة في الفترة الأخيرة حراكاً إقليمياً نشطاً، ارتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأزمة الليبية، بالأخص ما يتعلق بمعضلة الحكومة الجديدة الموحدة التي مقرر لها إدارة العملية الانتخابية المقبلة. ففي الأول من فبراير 2024، التقى الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" برئيس المجلس الرئاسي الليبي "محمد المنفي"، حيث أكد السيسي على دعمه الكامل لكافة الجهود الرامية لحماية وحدة الأراضي الليبية، ودعم مؤسسات الدولة الليبية لتمكينها من القيام بدورها في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. كما ناقش اللقاء سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، ولا سيما على الصعيد السياسي والأمني، بما في ذلك أهمية دعم العملية السياسية في ليبيا للتوصل إلى إجراء الانتخابات.

وفي 3 فبراير الماضي، وصل وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطاف"، إلى طرابلس، وكان في استقباله المكلف بتسيير مهام وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور". وانتقل عطاف بعدها مباشرةً للمجلس الرئاسي للقاء رئيس المجلس "محمد المنفي"، الذي قام بتسليمه رسالة خطية من الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون".

تناول اللقاء تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، وتأثيرها على دول الجوار. كما تم التأكيد خلال اللقاء على أهمية توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، وضرورة توطيدها بما يخدم مصالح البلدين واستقرار المنطقة وجوارها الإقليمي.

كما توجه رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" إلى العاصمة القطرية الدوحة، في 5 فبراير الماضي، في ثاني زيارة له، بدعوة رسمية من رئيس مجلس الشورى القطري. وخلال الزيارة، بحث عقيلة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني" علاقات التعاون بين البلدين. من جانبه، أكد رئيس الوزراء القطري موقف بلاده الداعم لوحدة ليبيا واستقرارها.

وكان عقيلة قد زار الدوحة في سبتمبر من العام 2022، بحث فيها مع أمير دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" آخر المستجدات في ليبيا، إلى جانب بحث تنمية التعاون وتعزيزه بين البلدين. وتأتي زيارة عقيلة صالح لقطر ضمن جولاته الخارجية لبحث تشكيل حكومة موحدة جديدة، في أعقاب زيارة قام بها إلى تركيا لنفس الغرض، حيث يسعى لحشد الدعم الإقليمي والدولي لهذا الغرض.

وفي 7 فبراير، وصل وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان"، إلى العاصمة طرابلس، في أول زيارة له بعد توليه حقيبة الخارجية ببلاده. والتقى وزير الخارجية التركي خلال زيارته، رئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية ورئيس المجلس الأعلى للدولة. وقد تضمنت هذه اللقاءات التباحث حول ملف الانتخابات وما يرتبط بها من ملفات أخرى، فضلاً عن بحث مسار التعاون بين البلدين على كل المستويات.

وفي 14 فبراير، في مؤتمر صحفي مشترك بين الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" والرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي"، خلال زيارة الأول لمصر، أكد الرئيسان على أهمية التنسيق والتعاون بين البلدين لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في ليبيا.

وقال أردوغان: "لا أريد أنا والرئيس المصري أن نرى الصراع وعدم الاستقرار في ليبيا. أدعم مع السيسي بشكل كامل وحدة وسلامة ليبيا، ونتصل بكافة المستويات لضمان السلام والاستقرار هناك". من جهته، قال السيسي: "أكدت مع الرئيس أردوغان على ضرورة تعزيز التشاور بين البلدين حول الملف الليبي. ركزنا على ضرورة المساعدة على عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وتوحيد المؤسسة العسكرية بالبلاد".

وأشار الرئيس المصري إلى أن "نجاحنا في تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا سيمثل نموذجًا يحتذى به"، موضحًا أن دول المنطقة هي الأقدر على فهم تعقيداتها وسبل تسوية الخلافات القائمة فيها.

في هذا السياق، تشهد الأوساط السياسية في ليبيا نقاشات واتصالات كثيفة حول مبادرة مصرية تركية تتلخص في توحيد حكومتي البلاد ودمجهما معاً لإنهاء

الانقسام الحاصل بين حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس، والحكومة المكلفة من مجلس النواب في بنغازي. وفيما أكدت المصادر، وهي مصادر حكومية من طرابلس وبنغازي، قبول مسؤولي حكومتي البلاد بالمبادرة المصرية التركية، إلا أن المشاورات لا تزال جارية حول الكيفية التي يمكن تطبيق المبادرة بها، خاصة شكل محاصصة الحقائب الوزارية السيادية بين الحكومتين، وتحديدا حقائب وزارات المالية والخارجية والدفاع والتخطيط.

المصادر أشارت إلى أن المشاورات أصبحت أكثر وضوحاً بعد زيارة وفد مصري رفيع المستوى إلى طرابلس وبنغازي يومي 28 و29 من يناير الماضي، تم خلالها تداول معالم المبادرة المصرية التركية بشأن توحيد الحكومتين، وعقبها زار محمد المنفي القاهرة الخميس الماضي، وتسلم تفاصيل المبادرة من الجانب المصري.

وتتوافق معلومات المصادر في أن القاهرة وبمباركة تركية تقترح أن يتولى المجلس الرئاسي الدور الأساسي للإشراف على تنفيذ مبادرة توحيد الحكومتين ومنحها الصبغة الرسمية، وأن يجري التوحيد في شكل تعديل وزاري لحكومة الوحدة الوطنية ليستند في شرعيته إلى اتفاق جنيف الموقع بين الأطراف الليبية في فبراير 2021، والذي أنتج السلطة التنفيذية الحالية المؤلفة من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية.

وفيما لم تبرز معلومات بشأن موقف عقيلة صالح حيال المبادرة، إلا أنها تحظى بمباركة من جانب خليفة حفتر، الذي لا يزال يمتلك طريقاً للتواصل مع حكومة الدبيبة من خلال مستشاري الطرفين، خاصة صدام نجل حفتر وإبراهيم الدبيبة ابن عم الدبيبة اللذين كان لهما دور كبير في التوافق على تعيين "فرحات بن قدارة" الشخصية المقربة من حفتر، رئيساً للمؤسسة الوطنية للنفط بطربلس التي تعد من المناصب السيادية الحساسة في الدولة.

وفي الجانب التركي، أكدت مصادر حكومية من طرابلس أن المبادرة كانت الموضوع الرئيسي في زيارة وزير الخارجية التركي إلى طرابلس، الذي حث على ضرورة التجاوب مع المبادرة واتفاق الجانب التركي في تفاصيلها مع الجانب المصري. وقد حملت

التصريحات التي أدلى بها فيدان قبل زيارته لطرابلس ما يعكس المساعي التركية المصرية لتوحيد السلطة في ليبيا، حيث ركز حديث فيدان على عدم رغبة بلاده في استمرار الانقسام الحاصل في ليبيا، قائلا: "لا نريد للانقسام الحالي بين الشرق والغرب أن يصبح دائمًا، نعتقد أن هذا الانقسام يجب أن يحل بطريقة سلمية من خلال الحوار وبموافقة الأطراف كافة".

ورداً على هذه المبادرة، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبدالحميد الدبيبة"، إن حكومته جاءت لتكون آخر مرحلة انتقالية في ليبيا. وأضاف الدبيبة أن المرحلة الثانية ستكون الاتفاق على قاعدة دستورية لتنظيم الانتخابات ومن ثم إجراءها. ورفض الدبيبة أي أفكار من مجلس النواب يكون فيها استمرار الوضع على ما هو عليه أو الانتقال إلى أي مرحلة جديدة، في إشارة لمبادرة تشكيل حكومة موحدة تشرف على الانتخابات.

جهود فرنسية كثيفة عبر مبعوثها الخاص وسفيرها لحل الأزمة الليبية

التقى رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح"، بمكتبه في مدينة القبة، في 3 فبراير 2024، سفير الجمهورية الفرنسية لدى ليبيا "مصطفى مهراج". وتناول اللقاء مستجدات الأوضاع السياسية في ليبيا، وسُبل إنهاء الأزمة الراهنة وعدد من الملفات ذات الاهتمام المُشترك. وفي 5 فبراير، بحث "الصديق الكبير" محافظ مصرف ليبيا المركزي مع السفير الفرنسي، دور مصرف ليبيا المركزي في إعادة إعمار درنة والمناطق المتضررة، وإمكانية الاستفادة من خبرات البنك الدولي في هذا المجال. وفي 8 فبراير، التقي رئيس مجلس المفوضية "عماد السايح"، السفير الفرنسي الذي زار مقر المفوضية، وجدد استعداد بلاده لتقديم الدعم الفني والاستشاري مما يعزز جاهزية المفوضية لتنفيذ الاستحقاقات المرتقبة.

أما عن المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي إلى ليبيا "بول سولير"، فقد التقى بالنائب بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني"، في 10 فبراير الماضي. وقد شدد سولير على

ضرورة استمرار التشاور مع الدول المهتمة بالشأن الليبي، بالتعاون مع الأطراف السياسية، من أجل التوصل لاتفاقات ملموسة تفضي لإجراء انتخابات.

وبين المبعوث الفرنسي أن الملف الليبي من أولى اهتمامات بلاده الساعية لمساعدة ليبيا لمعالجة الانسداد السياسي، بالتواصل مع الأطراف السياسية لتحقيق الاستقرار والوصول للانتخابات. كما التقى سولير برئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، وأكد حرص فرنسا على استمرار الاستقرار في ليبيا، ودعمها الكامل لجهود المنفي في معالجة الأزمة السياسية الراهنة بهدف إجراء انتخابات شاملة ونزيهة.

وفي 11 فبراير، التقى بول سولير ومصطفى مهراج بالمبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، وتم خلال اللقاء مناقشة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، وسبل دعم الأطراف الليبية من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي يؤدي إلى توحيد المؤسسات ويمهد الطريق إلى إجراء الانتخابات. كما دعت مندوبة فرنسا لدى الأمم المتحدة، في كلمة لها أمام جلسة مجلس الأمن حول ليبيا، في 15 فبراير، كافة الأطراف الليبية إلى المشاركة بحسن نية لدعم عملية الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية سياسية وتشكيل حكومة موحدة. وعبرت المندوبة الفرنسية عن استعداد بلادها لتسيير الحوار بين الليبيين بالتنسيق مع الشركاء المحليين والدوليين.

وفي إطار هذه الجهود، قال موقع أفريكا انتليجينس، إن فرنسا تقود سلسلة من المشاورات الموسعة لمحاولة إيجاد حل لإخراج ليبيا من الوضع السياسي الراهن. وذكر الموقع أن المبعوث الخاص للرئيس ماكرون أجرى سلسلة زيارات وعقد عدة لقاءات عرض خلالها خطة جديدة لإنهاء الأزمة في ليبيا منذ فشل تنظيم الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر 2021. وتهدف هذه المشاورات وفقا للموقع إلى إعادة إطلاق عملية تنظيم الانتخابات، والتي بدأت في بداية شهر فبراير بسلسلة كبيرة من المشاورات، أجرتها باريس مع ممثلي الأحزاب السياسية الليبية. وأضاف الموقع الفرنسي إن هدف فرنسا جمع الأطراف في 3 مسارات اجتماعي واقتصادي ومن ثم سياسي على مراحل، بهدف الوصول إلى نقطة التقاء تجمعهم لإنهاء الأزمة الراهنة. وتأتي تلك التحركات وفقا للموقع في أعقاب

"المحاولة الفاشلة" لجمع الأطراف الرئيسية حول طاولة خماسية برعاية أممية، في إشارة إلى مبادرة المبعوث الأممي.

برازافيل تستضيف قمة أفريقية رفيعة المستوى بشأن المصالحة الليبية

عقدت لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى بشأن ليبيا، في العاصمة الكونغولية برازافيل، في 5 فبراير 2024، اجتماعاً برئاسة الرئيس الكونغولي "دينيس ساسو نغيسو"، والرئيس الدوري للاتحاد الإفريقي رئيس جمهورية جزر القمر "عثمان غزالي"، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فقي".

ورحب البيان الختامي للاجتماع باتفاق الأطراف الليبية على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في 28 أبريل المقبل بمدينة سرت. ودعا البيان جميع الأطراف الخارجية إلى التوقف والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، مؤكداً الحاجة الملحة لسحب كل المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

وتضم اللجنة رفيعة المستوى للاتحاد الإفريقي حول ليبيا 10 دول، وهي: الجزائر، الكونغو، جنوب إفريقيا، مصر، إثيوبيا، النيجر، موريتانيا، تونس، السودان وأوغندا.

وفي ذات السياق، انطلقت بمدينة الزنتان، أعمال الاجتماع العادي الخامس للجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية، في 13 فبراير الماضي، برئاسة النائب بالمجلس الرئاسي "عبدالله اللافي"، وبمشاركة أعضاء اللجنة التحضيرية، الممثلين عن الأطراف المشاركة في العملية السياسية، ووزير خارجية الكونغو برازافيل "جان كلود جاكوسو".

وقد بحثت اللجنة عدداً من القضايا التنظيمية المتعلقة بآلية عمل اللجنة، استعداداً لانعقاد المؤتمر الجامع، المزمع عقده نهاية شهر أبريل القادم، في مدينة سرت.

وخلال الاجتماع، أكد المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، أن تحقيق المصالحة الوطنية يحتاج إلى جهود متواصلة بعد سنوات من النزاع والانقسام، مسترشداً بحالات لدول أخرى مرت بنفس الأزمات وتجاوزتها، وعلى الليبيين الاستفادة من تجارب هذه الدول. وأضاف المبعوث الأممي، أنه آن الأوان لإنهاء الأزمة، متمنياً للمجلس الرئاسي التوفيق في إنجاز هذه المهمة الصعبة.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2024:

- من أهم المؤشرات السياسية في هذه الفترة هو تصاعد الحراك الإقليمي والدولي لتشكيل حكومة موحدة. وفي هذا السياق، تنقسم المواقف المحلية والخارجية بين داعم لحكومة الدبيبة واستمرارها، ومعارض لها مؤيداً تشكيل حكومة جديدة مؤقتة.

ويبدو أن هذا الملف كان حاضراً في معظم الحراك الداخلي والإقليمي سواء في: مشاورات باتيلي، جهود المبعوث الفرنسي، زيارة وزير الخارجية الجزائري لطرابلس، زيارة عقيلة صالح لقطر، زيارة وزير الخارجية التركي لطرابلس، وأخيراً زيارة أردوغان لمصر. ويتمتع الدبيبة بموقع قوة نتيجة للدعم الإقليمي والدولي له، حيث تدعمه فرنسا وإيطاليا وتركيا وقطر والجزائر والإمارات. هذا الدعم يجعل الدبيبة صامداً حتى الآن في مواجهة الدول الداعية لتشكيل حكومة جديدة موحدة، وهي مصر وروسيا والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. وبينما تدعم الأولى والثاني هذا الخيار دعماً لموقف حلفائهم في المنطقة الشرقية، فإن الولايات المتحدة ومعها ألمانيا وبريطانيا تدعم هذا الخيار، في محاولة منها لتسهيل وإسراع العملية الانتخابية، بشكل يضمن لها وصول سلطة حليفة تحتوي من خلالها النفوذ الروسي المتصاعد في ليبيا، قبل أن يتحول لمستويات استراتيجية عميقة، تجعل معها من الصعب أي محاولة لاحتوائها أو إنهائها.

وأمام هذه المواقف المتعارضة، يبدو سيناريو تشكيل حكومة موحدة جديدة غير مرجح لصالح ترجيح سيناريو تعديل جزئي في حكومة الوحدة الوطنية، عبر دمج حكومة الشرق المكلفة من البرلمان معها، تحت قيادة عبد الحميد الدبيبة، خاصة بعد دعم هذا الخيار من قبل قوتين إقليميتين فاعلتين في الأزمة الليبية، هما مصر وتركيا.

لكن الإشكالية التي ستواجه هذا المسار هي مدى استعداد عقيلة صالح للقبول بهذا الحل في ظل استمرار خصمه اللدود على رأس الحكومة. فضلاً عن الخلافات المحتملة حول الوزارات السيادية، وإن كانت هذه الخلافات غير حتمية، لكونها حكومة انتقالية مؤقتة. كل هذه الإشكاليات لا يُستبعد أن تُعطل أيضا سيناريو التعديل الحكومي والدمج بشكل قد يضمن استمرار الدبيبة بالتشكيل الحكومي الحالي، ومن ثم استمرار الانقسام السياسي والحكومي فترة أطول.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا

اللقاءات والتصريحات الرسمية

الدبيبة يبحث مع قادة عالميين إعادة إعمار ليبيا في القمة العالمية للحكومات

شارك رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، في القمة العالمية للحكومات التي استضافتها دولة الإمارات، في الفترة من 12 إلى 14 فبراير 2024، حيث أكد خلال القمة أن ليبيا مرت بفترات عصيبة ودمرتها الحروب على مدار السنوات الماضية.

وأوضح الدبيبة أن الحكومة الليبية تسعى للانفتاح على المجتمع الدولي والاستفادة من خبرات الدول في مجال إدارة التحولات والخروج من الأزمات، في سبيل إعادة الحياة السياسية والاقتصادية والخدمية إلى طبيعتها في ليبيا. كما التقى الدبيبة، على هامش القمة، عدداً من القادة العالميين لبحث سبل التعاون فيما بين الدول من أجل دعم جهود إعادة إعمار ليبيا، ومن بين هؤلاء القادة: الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، رئيس دولة الإمارات "محمد بن زايد"، رئيسة الوزراء الصربية "آنا برنابيتش"، رئيس دولة روندا "بول كاغاي"، رئيس الوزراء المصري "مصطفى مدبولي"، ونائب رئيس الوزراء العراقي "محمد علي تميم".

وزير الخارجية الجزائري يبحث في ليبيا استقرار المنطقة

بحث المكلف بتسيير أعمال وزارة الخارجية والتعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، في 3 فبراير 2024، بطرابلس، مع وزير الخارجية الجزائري "أحمد عطاف"، آخر مستجدات الأوضاع المحلية والإقليمية الراهنة وجهود البعثة الأممية في ليبيا. وجرى خلال اللقاء بحث آخر مستجدات الأوضاع المحلية والإقليمية الراهنة. وكان رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، قد استقبل في نفس

اليوم بمقر المجلس، وزير الخارجية الجزائر ي الذي سلمه رسالة خطية من الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون".

1. السياسات والقرارات

موسكو تؤجل افتتاح القنصلية في بنغازي وأنقرة تفتتح قنصليتها قريباً

قال وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان"، إن بلاده قررت إعادة افتتاح قنصليتها في مدينة بنغازي قريبا. جاء ذلك في مؤتمر صحفي مشترك عقده وزير الخارجية التركي مع نظيره المالطي "إيان بورغ"، في العاصمة فاليتا، في 6 فبراير 2024.

وفي سياق آخر، قال السفير الروسي لدى ليبيا "حيدر أغانين"، إن بلاده أجلت فتح القنصلية العامة الروسية في بنغازي في الوقت الراهن لأسباب لم يذكرها. وقال أغانين إن افتتاح القنصلية الآن لا يسير بسلاسة، بحيث لا ترى السلطات في طرابلس اليوم أن الوجود الدبلوماسي الروسي في الشرق يلبي مصالح الشعب الليبي بأكمله، آملا في الحصول على رد إيجابي في المستقبل القريب، وفق قوله. واستأنفت السفارة الروسية عملها في طرابلس في أغسطس من العام الماضي، بعد إغلاق دام أكثر من 8 سنوات.

وزارة الخارجية تتسلم نسخ من أوراق إعتماد سفير اليابان لدى ليبيا

تسلم مدير إدارة المراسم بوزارة الخارجية "الطاهر حسين"، في 5 فبراير 2024، نسخ من أوراق اعتماد سفير دولة اليابان لدى دولة ليبيا "شيمورا ايزورا". وبحسب ما نشرته الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية عبر حسابها بموقع "فيسبوك"، فقد استعرض الجانبان العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين، والجهود المبذولة لتطويرها وتعزيزها في كافة المجالات .

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الأول من شهر فبراير 2024:

- جاءت زيارة وزير الخارجية الجزائري مباشرةً بعد زيارته إلى تونس، بصفته مبعوثاً خاصاً، ومحملاً برسالة خطية موجهة إلى الرئيس التونسي من قبل نظيره الجزائري. ويرى المراقبون أنها جاءت لتنقل هواجس حقيقية تتعلق بالمنطقة، من خلال ما تم الحديث عنه من دور إماراتي إقليمي يؤثر على الأمن القومي الجزائري.

فالجزائر تتهم الإمارات بأنها لها دور سلبي كبير ومؤثر في دول الساحل والصحراء. فالنفوذ الإماراتي أصبح يشكل طوق مزعج للدولة الجزائرية من جهة مالي وجنوب ليبيا وتونس والنيجر التي لم تعد بعيدة عن الوقوع في دائر النفوذ الإماراتي. كما أن زيارة عطاف الأخيرة لليبيا جاءت أيضاً بعد أيام من إعلان دولة مالي رسمياً انسحابها من اتفاقية الجزائر لعام 2015. وبالتالي فإن المؤشرات تقول إن منطقة الساحل والصحراء أمام مرحلة تصعيد إقليمي ودولي، خاصة مع التحركات الإماراتية وتنامي النفوذ الروسي العسكري في المنطقة، قد ينعكس سلباً على استقرار دول المنطقة، بالأخص ليبيا، لمركزية دورها في التحركات الإماراتية والاستراتيجية العسكرية الروسية.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

فرحات بن قدارة.. رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط

وُلد "فرحات بن قدارة" بمدينة بنغازي، في 27 سبتمبر 1965. وهو حاصل على بكالريوس الاقتصاد من كلية الاقتصاد والتجارة جامعة قاريونس، والماجستير من جامعة شيفلد بالمملكة المتحدة في الاقتصاديات المالية والمصرفية. من عام 1993 حتى 1995 كان باحثاً في وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، ومن 1995 حتى 1998 كان عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد في جامعة قاريونس، ومن من 1998 حتى 2000 كان عضو لجنة إدارة بنك الوحدة.

وقبل عام 2011، تولى بن قدارة المناصب التالية: رئيس اللجنة التأسيسية لمصرف الاستثمار الأفريقي، رئيس مجلس إدارة صندوق ليبيا للاستثمار الداخلي والتنمية، رئيساً للمؤسسة العربية المصرفية في لندن، عضو مجلس أمناء المؤسسة الليبية للاستثمار، عضو المجلس الأعلى للنفط والغاز، عضو مجلس أمناء صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عضو المجلس الوطني للتخطيط.

وحينما قامت ثورة 17 فبراير 2011، كان بن قدارة حاكماً لمصرف ليبيا المركزي منذ 2006، لكنه انحاز للجانب المعارض للقذافي أثناء الثورة. وبعد اندلاع الثورة بأربعة، أيام غادر ليبيا لتركيا، ولكن ظل في منصبه رسمياً حتى أُقيل في 6 مارس، عندما أدركت الحكومة أنه لن يعود. وعمل بن قدارة مستشاراً خاصاً لرئيس الحكومة الليبية المؤقتة بين 2015 و2016. ويرأس منذ نوفمبر 2018، مجلس إدارة المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية بدولة الإمارات.

وبجانب المنصب الأخير، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبد الحميد الدبيبة"، في 12 يوليو 2022، إن فرحات بن قدارة تولى مهامه باعتباره الرئيس الجديد لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، خلفاً لمصطفى صنع الله. ويمثل ذلك أحد مظاهر الصراع للسيطرة على شركة الطاقة التي تمثل صادراتها مصدراً للتمويل للدولة كلها.

لكن المؤسسة ذكرت في بيان على صفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، إن قوة مسلحة وملثمة تابعة لحكومة الوحدة في طرابلس اقتحمت مقر المؤسسة لتعيين مجلس الإدارة الجديد. وقال بيان المؤسسة إن هذه الخطوة غير قانونية، وإن المؤسسة ستقدم شكوى إلى النائب العام الليبي، ضد ما وصفته "بالحكومة المنتهية". وقد رفض البرلمان الليبي، الذي يتخذ من شرق ليبيا مقرا له، تحرك حكومة الدبيبة لإقالة صنع الله.

والمؤسسة الوطنية للنفط هي مؤسسة تملكها الدولة الليبية ومقرها طرابلس، تأسست بموجب القانون رقم 24 لعام 1970، لتحل محل المؤسسة الليبية العامة للبترول والتي أنشئت بموجب القانون رقم 13 لسنة 1968، حيث أنيط بها مسئولية إدارة قطاع النفط.

وتقوم المؤسسة بعمليات الاستكشاف والإنتاج عن طريق الشركات المملوكة لها، أو بالاشتراك مع الغير عن طريق المقاولة، أو بأي نمط من أنماط عقود استثمار الثروة النفطية، إلى جانب عمليات تسويق النفط والغاز داخل وخارج ليبيا.

وتمتلك المؤسسة شركات تقوم بالاستكشاف والتطوير والإنتاج للنفط والغاز، إضافة إلى شركات التسويق الداخلي والخارجي. وتمتلك المؤسسة مجموعة من الشركات لتكرير وتصنيع النفط والغاز الطبيعي التي تدير عدة مصافي أهمها مصفاة رأس لأنوف ومصفاة الزاوية. وتمتلك أيضاً مجموعة من المصانع التي تنتج الأمونيا واليوريا والميثانول بمجمع البريقة البتروكيماوي الذي يشمل أيضا مصنعا لتسييل الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مصنع الايثيلين ومصنع البولي ايثيلين مرتفع ومنخفض الكثافة بمجمع راس لانوف.

2. مقال العدد

الجزائر: سؤال حول روسيا.. عثمان لحياني

الآن باتت روسيا محل سؤال كبير في الجزائر، لدى المجتمع السياسي والنخب الجزائرية المشتغلة بالمسائل الحيوية والإقليمية. فإذا كانت موسكو ترتبط مع الجزائر بعلاقة حيوية وباتفاق شراكة استراتيجية معمقة وتعاون عسكري في التسلح، كيف يمكن تفسير الدور الروسي المقلق في الجوار الجنوبي والشرقي للجزائر، بصورة تحمل تهديدات بالغة الخطورة ومباشرة للأمن القومي الجزائري؟

لا يبحث هذا السؤال عن إجابة، ولكنه يُطرح في سياق استفزاز الملَكة والإدراك السياسي، ومحاولة للانتباه إلى الراهن والتحالفات القائمة والتداعيات المحتملة، على الأقل في ساحتين تشكلان عمقاً استراتيجياً وأمنياً بالنسبة للجزائر وليبيا ومالي. في كلا البلدين تصطف روسيا ضد مصالح الجزائر. تدعم خليفة حفتر في ليبيا وتغذي الحرب في مالي. كذلك تسعى إلى خلخلة الأدوار وتغذية الانقسام، لإعادة تشكيل الخريطة الأمنية والسياسية للمنطقة، على أساس لا يتسبب في أضرار جسيمة للمصالح الجزائرية فحسب، بل يهدد علاقاتها بجوارها الحيوي، وقد كان من إفرازاتها الأولى أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين الجزائر مع كل من النيجر ومالي .

حتى الآن تتجنب المؤسسة الرسمية في الجزائر تسمية المرتزقة الروس بالاسم، لكنها تشير في كل الخطابات إلى قلقها من وجودهم في ليبيا ومالي.

وهذه الرسالة السياسية لا يبدو أنها تصل إلى موسكو، والتي تستمر في فرض تمركز مرتزقة فاغنر "فيلق أفريقيا"، ضمن تأسيس قسري للخيار العسكري في المنطقة، ودعم منظومات الحكم الجديدة، والتي نتجت عن سلسلة الانقلابات العسكرية في دول الساحل الأفريقي. وهذا يعني منع التوصل إلى الحلول السياسية والسلمية،

وتأخيراً أكبر لمشاريع التنمية، وزيادة تفاقم مشكلات الهجرة الناتجة أيضاً عن التغيرات المناخية، وهي كلها نتائج وتداعيات ستتحمل الجزائر جزءاً من أعبائها في المستقبل القريب.

يقول قائل إن الاختلافات في المقاربات والمواقف السياسية إزاء عديد من القضايا ممكن وارد جداً بين الدول، بل وطبيعي في العلاقات الدولية. فالهند حليف لواشنطن لكنها مقربة من موسكو، وتركيا عضو في حلف شمال الأطلسي لكنها تختلف في الموقف من الحرب في أوكرانيا. لكن القياس على العلاقات بين الجزائر وروسيا مختلف في هذه الحالة، لأن روسيا التي تعتبر الجزائر حليفاً وشريكاً، تنفّذ استراتيجيات تعمّق التهديدات الموجهة إلى الجزائر نفسها، إن لم تكن هي الهدف الأساس من كل ذلك، وتضعف دورها الإقليمي وتستنزفها عسكرياً وسياسياً، كما تفرض هندسة جديدة في المنطقة، وتحدث تغييراً في محددات النظام الإقليمي القائم في منطقة الساحل، وتوسع المجال لقوى ذات توجه عدائي للجزائر.

> غامرت الجزائر، في موقفها من الحرب في أوكرانيا، بعلاقاتها مع الغرب دعماً لموسكو، لكن الأخيرة لا يبدو أنها تقدر ذلك. لروسيا مصالح في الساحل بالتأكيد، وكان يمكن أن تكون هذه المصالح قيد نقاش مع الجزائر، أخذاً بعين الاعتبار مصالح هذه الأخيرة، إذا كانت موسكو مهتمة فعلاً بشراكتها الاستراتيجية مع الجزائر. لكن الواقع يظهر تجاوزاً روسياً للجزائر بصورة مقلقة. الشراكة الاستراتيجية التي تتلاعب بالعمق الحيوي للجزائر، وتضع مقومات الأمن القومي محل مخاطر جدية، يجب أن توضع محل تدقيق ومراجعة.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd